لا يجوز البيع فان باع بعد ما نبت نباتا معلوما بعلو وجوده
تحت الارض يجوز البيع ويكون مشتريا شيائا بره عند ابي حنيفة
رحمه الله فان اشترى جارية فولدت او شجرة فاثمرت
والثمار عليها واحتى الرجل والولد في يد المشتري يتبعها الولد
والثمر ولو اكتسب الجارية او وهب لها اخذها المستحق مع
الاكتساب بزازيه ويبطل بيع ام الولد والمدبر والمكاتب
والبيع الباطل لا يفيد ملك المبيع للمشتري وان اتصل به
قبضه ويكون المبيع امانة لان العقد لما لم يعتبر صار المبيع مقبوضا
باذن البايع فيكون امانة في يد المشتري شرح مجمع رجل
اشترى عبد اشراء فاسدا وقبضه واكتسب العبد كسبا عند
المشتري ثم رده رد الكسب معه لانه حق البايع عمدة القاري
باع جارية عليها قلب قط وقد اشترط دخوله وانكر البايع
لا يدخل الحلي في البيع فان سلم بالحلي او سكت عن طلبها
وهو بر اما ان لها او في بيع العبد والجارية يلزم البايع بالجمسوة
قدر سائر العورة وان بيع وعليه ثياب دخل ان كان
ثيابا مثلا او مثلها لا الثياب التي تكون عليه للعرض للبايع
ان يمسك ثيابه العوض وعليه ان يعطي ثيابا بالمثل والا يكون
للثياب قسط من الثمن بزازيه باع بالنقد بكذا وبالنسيئة
بكذا او الى شهر بكذا او الى شهرين بكذا فسد بزازيه باع

الل

رجل باع عمارة من آخر فاستحقه انسان
فاراد المشتري ان يرجع بالثمن
وقد مات البايع ولم يبق منه
وارث فالقاضي ينصب
عنه وصيا ليرجع
عليه
على ما ذكره

لمع
المهر للمشتراة وبات البايع لا عن
وارث وبنكره وبايع البايع قايم
نصب الحاكم عن البايع الثاني
وصيا فيرجع المشتري عليه والله
يخاصم البايع الاول بزازيه
في الدعوى

جارية بالبيع الى المشتري فامر
البايع ان يذهبها الى الماء فقطرها
حار على ما يظهر

وسكت عن الثمن يكمل اذا اتصل به القبض في قول الثاني وهو
كما في البياعات الفاسدة ولو قال بعت بغير ثمن لا يبيع اصلا بزازيه
قال البايع هو لك بالف هو لك بالفين فقال المشتري قبلت
بالف يبيع لان البيع الاول قد بطل بالرجوع عنه وان قال قبلت
البيعين بثلث الالف في هو قوله قبلت البيع الاخير بثلثة الالف
فكانه زاد على الثمن الف فالبايع بالخيار ان شاء قبل او رد ما
في المجلس بزازيه ولو قال البايع بعت منك هذا العبد بالف
درهم فقال المشتري اشتريته بالف دوهم ذكر في النوادر انه
ينعقد البيع بالف درهم والالف الآخر زيادة في الثمن ان قبلها
البايع صح ولو ابتدأ المشتري فقال اشتريته منك العبد
بالف درهم فقال البايع بعته بالف درهم كان ذلك خطاء الاحد
الالفين غنيه ولو شهد واعلى الشراء ونقد الثمن وبذكروا
القبض ولا التسليم ولا ملك البايع ولا ملك المشتري لا تسمع
الدعوى ولا تقبل الشهادة رجل ادعى على آخر الف درهم من
ثمن جارية باعها منه ولم يذكر وا تسليم الجارية ولا قبضها
لا تسمع الدعوى خلاصه ولو ان رجلا اشترى جارية
على انها بكر فطعن المشتري انها ثيب فان القاضي يريها النساء
فان قلن هي بكر فلا سبيل للمشتري على البايع وان قلن
انها ثيب يتوجه الخصومة على البايع فيحلف بالله لقد بعثها

Copyright © King Saud University